





٢٤  
—  
٢٩٢

الطاهر

شيخ مدقني الانصاري

هذا الكتاب هو من كتب  
الشيخ مدقني الانصاري  
الذي كان من المشايخ  
العلماء في زمانه  
وكان له في العلم  
مقام رفيع



٤٠٠  
٩٢

الطاهر

شيخ مدني الانصاري

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ مدني الانصاري  
الذي كان من مشايخ  
الشيخ محمد باقر  
الانصاري























ساقلا

من اعمار











التي هي في غير موضعها... فيكون الماء...

كثيرا ولا يكثر... فيكون الماء...



الركن الأول

[illegible]

في الماء المالح

[illegible]



الركن الأول

[illegible]

في الماء المختون

[illegible]



الركن الأول

والله اعلم بالصواب... في هذا الموضع... لا يمكن ان يكون... في هذا الموضع... لا يمكن ان يكون...

في البصر

قول الله تعالى... في هذا الموضع... لا يمكن ان يكون... في هذا الموضع... لا يمكن ان يكون...

في البصر



42

مربع



قبل الفتح فطلب الخليفة الامام شيخنا في هذا الامر



الركن الأول

[illegible]

فصل العبر

[illegible]



















الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

३३१

۱۹۵۱-۱۹۵۲

السلام الشافى خلا وجهد







الركن الأول

بالاختيار عن الغير الواسع المتدبر هذا الماء وذلك التوسع في اختيار كون الشيء هو ذلك الشيء... بالاختيار عن الغير الواسع المتدبر هذا الماء وذلك التوسع في اختيار كون الشيء هو ذلك الشيء...

في تبيين المسئلة

مواد المسئلة المحصورة مؤداها الشارح في اختيار الاختيار عن الغير الواسع المتدبر هذا الماء وذلك التوسع في اختيار كون الشيء هو ذلك الشيء... في تبيين المسئلة























الركن الأول  
٥٤

[illegible]

فصل في بيان

في المصنف

[illegible]

مکتبہ

موتی حیات و سعادت  
بالعسل و عسل  
بیت

1875

من سبب انچه كه ذكر مى شود در مسأله ششم طرز ايراد است

الحمد لله



25

عبد الرحمن بن  
الرحمن بن

Q Y

12



فلا بد من العلم بالحقائق الجارية على جميع الاشياء في الدنيا والظواهر التي تدور حولها من جهة واحدة من جهة واحدة لا بد من العلم بالحقائق الجارية على جميع الاشياء في الدنيا والظواهر التي تدور حولها من جهة واحدة من جهة واحدة

الاجابة

فانما هي

نعم

فلا بد من العلم بالحقائق الجارية على جميع الاشياء في الدنيا والظواهر التي تدور حولها من جهة واحدة من جهة واحدة لا بد من العلم بالحقائق الجارية على جميع الاشياء في الدنيا والظواهر التي تدور حولها من جهة واحدة من جهة واحدة

الاجابة

فانما هي

نعم



الركن الاول

استلزامها من غير ان يكون لها وجود مستقل... استلزامها من غير ان يكون لها وجود مستقل... استلزامها من غير ان يكون لها وجود مستقل...

القياسية  
وغیره

في الاستدلال

الاستدلال هو قول مستلزم من الفاعل... الاستدلال هو قول مستلزم من الفاعل... الاستدلال هو قول مستلزم من الفاعل...

الاستدلال هو قول مستلزم من الفاعل... الاستدلال هو قول مستلزم من الفاعل...

الاستدلال



五

الشيخ

५५

فلا تفرحوا



25

وکارپ

720

مَقُولًا  
وَلَا مَلَا























الركن الثاني

كل ما يتلوه ما تلو من الامور والاشياء المستعينة بها بعد انشاء الله تعالى فاعلموا ان هذا هو الركن الثاني من اركان العقيدة...

في الخلاف

في احكام الخلوة

وهو ظاهر الاستشهاد وهو ضعف الدليل والظاهر ان الخلوة انقطع عن رده البول وفيه خلاف فاحولوه...

في الخلاف















الركن الثاني

القول في خصوص ذلك ان صفة الوضوء لا تسمى صفة فعلية بل هي صفة كونه والظاهر ان صفة كونه لا تكون صفة فعلية بل هي صفة كونه والظاهر ان صفة كونه لا تكون صفة فعلية بل هي صفة كونه...

منه

في كيفية الوضوء

عنه الشريعة وهو على ما كان عليه من قبل ان يشرع له من قبل الله تعالى وهو على ما كان عليه من قبل ان يشرع له من قبل الله تعالى وهو على ما كان عليه من قبل ان يشرع له من قبل الله تعالى...

منه



الركن الثاني

من قصد غير الرضا والفرق بينه وبينه فلا شيء آخر... من قصد غير الرضا والفرق بينه وبينه فلا شيء آخر... من قصد غير الرضا والفرق بينه وبينه فلا شيء آخر...

وقد ذكر

في كيفية الوضوء

من قصد غير الرضا والفرق بينه وبينه فلا شيء آخر... من قصد غير الرضا والفرق بينه وبينه فلا شيء آخر... من قصد غير الرضا والفرق بينه وبينه فلا شيء آخر...

في كيفية الوضوء







































[illegible]

کتابخانه

[illegible]

١٠٠



11

في غيبه

## 14



## 11.

120

卷之四

وَمَعْلُومَةٌ







الركن الثاني

[illegible]

في غسل اليد

[illegible]



الركن الثاني

وهذا هو معنى ما قيل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين...
وهذا هو معنى ما قيل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين...
وهذا هو معنى ما قيل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين...

في سائر النسخ

في سائر النسخ

وهذا هو معنى ما قيل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين...
وهذا هو معنى ما قيل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين...
وهذا هو معنى ما قيل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين...







الركن الثاني

وأما عملنا في هذه المسألة فلهذا وجب علينا أن نعلم أن الله لا يخلق شيئاً إلا لما فيه مصلحة للناس أو لغيرهم من المخلوقات. فلو كان الله يخلق شيئاً بلا مصلحة لكان ذلك مخالفاً لمبدأه في الخلق. ولذا يجب علينا أن نعلم أن الله لا يخلق شيئاً إلا لما فيه مصلحة للناس أو لغيرهم من المخلوقات. فلو كان الله يخلق شيئاً بلا مصلحة لكان ذلك مخالفاً لمبدأه في الخلق. ولذا يجب علينا أن نعلم أن الله لا يخلق شيئاً إلا لما فيه مصلحة للناس أو لغيرهم من المخلوقات.

فضلا

في مَسْجِدِ الرَّسُولِ

[illegible]

في المصبر



الركن الثاني

[illegible]

جسٹاف

في مسح الزمان

[illegible]

فصل في بيان  
الفرق بين  
العلم والدين







الركن الثاني

[illegible]

في مسك الجلب

[illegible]















الركن المشايخ

من قوله ان من ظاهر قول لا يجوز التفرقة مقام بيان ما مر في الموضوع هو الاطلاق ونظر في القول فانه مما بعد لا يجوز الاطلاق  
مع وجهين احدهما لا يجوز لان جعل موضوع عمل محسوسا وتماثل في انهما داخل في الحصة مع الضرورة عند من من التامع  
التفرقة بقوله فانه محسوسا وهو الترتيب بين الاعضاء فان ذلك لا يوجب من التماثل في الحصة مع الضرورة عند من من التامع  
احد الموضوعين بل يكون في حصة واحدة في نفس قول الشخص ان الماهية في الموضوعين هي واحدة مع الضرورة عند من من التامع  
الاختصاص الاختصاص وانما عدم التفرقة مع التفرقة لاجل الاختصاص الثاني ان التماثل في الحصة واجب من حيث هو في  
الموضوعين في شيئا واضطر اياهما في الثاني وهو نص في التفسير واحد من كماله فانه قدوة وظاهر الحكم في الثاني ان  
الحكم من حيث الارشاد في الترتيب والتفريق مع عدم ذلك في التماثل في الحصة في القول بوجوب التماثل في الحصة في هذا القول  
انه لا يثبت الموضوع في الحصة انما في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
قال من القولين او انما في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
وقد مر في هذا الموضع وظاهر التفسير في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
غير محمول وظاهر من هذا الموضع انما في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
الشيء في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
فانما في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
على الماهية والحقوق في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
التي هي من كماله في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
هو الاخرى في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
والحدائق في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
الاختصاص في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
التفرقة في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
من خواصه في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى فانه لا يثبت الموضوع في الحصة في الاخرى  
والوفاة في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
فانما في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
يقتضي في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
ان الموضوعين في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
الاخرى في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
الذي في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
وكذا في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
الثاني في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
الحاصل في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
اخرى في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
لما في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
بين الاصل والحاصل في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
وجوه اربعة في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين  
بالاختصاص في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين ولو في حصة واحدة في الموضوعين

في الموالاة

[illegible]



الركن الثاني

والوجه في علم النفس ان كل واحد من هذه القوى قد يكون له وجوده في نفسه...
فقد علمنا ان هذه القوى قد يكون لها وجودها في نفسها...
والوجه في علم النفس ان كل واحد من هذه القوى قد يكون له وجوده في نفسه...

العلماء

العلماء

نقل

بفتح الكاف في اللوا

نقل المشايخ القوم في الاصلية منها ما اذا كان في ذاته والوجه في علم النفس...
فقد علمنا ان هذه القوى قد يكون لها وجودها في نفسها...
والوجه في علم النفس ان كل واحد من هذه القوى قد يكون له وجوده في نفسه...

العلماء

العلماء

العلماء

نقل



























[illegible][illegible]

١٠١

[illegible][illegible]

من كتاب



الركن الثاني

[illegible]

استقام

في السلس

قال اذا لم يقدر  
على حبسه

فی بیان حکم من رب السلس

[illegible]



الركن الثاني

[illegible]

فصل في بيان

فِي سَبْعِينَ الْوُضُوءِ

[illegible]

في المصنفين  
الاولين



الركن الثاني

كان الكفر الواحد مع الاعوان فخصوا المستحقين من انفسهم كغيره من الاعوان للاطلاق... فاستحقوا العقاب... فاستحقوا العقاب... فاستحقوا العقاب...

في الاستحقاق على العقاب

فصل في الوضوء

الشيء وساد فيه والامر كذا ويطلق على من قال كذا وكذا... فاستحقوا العقاب... فاستحقوا العقاب... فاستحقوا العقاب...

في الاستحقاق على العقاب

العلم























في أحكام الغسل

الفهم والعقل العاقلان فلهذا وان كان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 بهما دون وقع من جملته بل من طائفة الحاشية والحق في العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 وفيه دليل على ان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 هذا هو الذي لا يخلو لا حقيقة ان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 بين العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 الشيخ الفاضل المحقق في علمه والحق في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 من الجمل من العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 الزيادة من العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 وكلما كان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 استدل العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 ثم في طائفة العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 وان كان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 حقا في طائفة العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 ثم في طائفة العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 فطريق العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 والفرع في طائفة العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 فلهذا في طائفة العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 وفيه دليل على ان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 فان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال  
 فان العقل والفرع في طائفة العقل ولا جمل مضيق الاستدلال

كتاب الغسل

فغسله















فأحكام الغسل

[illegible]

فوق علی ایضاً حکام

في أحكام الغسل

[illegible]

دولت







في أحكام الغسل

[illegible]

وہاں سے پہلے ہی کہہ دیا کہ میں نے تم سے پہلے ہی تمہاری بات سنی ہے۔

في أحكام الغسل

[illegible]

بابا محمد القادر والشيخ المشهور في طب الله  
وانا به هاتر من السنين اني  
موجود في مجلسه في  
الذكر

عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه

هر منم في عبا بهم عنا  
وحضورهم















































































المصدر الثاني

[illegible]

القسم الثاني

في الحيض

[illegible]















المضد الثاني

انہی کے لئے اس امر کا ذکر ضرورتاً کرنا چاہئے کہ ان کے لئے کھانا اور پانی کی ضرورت ہے۔

حکومت

خواجه نصیر







المفصل الثاني

[illegible]

بَابُ الْمَوَارِدِ

[illegible]

في المأجد



















المفصل الثاني

[illegible]

المصنوع

الصلوة ويخرج الوقت انقضاء الصلوة الخيرة منها فضل الركعة متوالت فقتلها وان كانت اُسيرة فعملها فلا يصح من غيرها انما  
اوراد الصلوة والظهاره فلو لم تخرج الوقت الا ركعة مع التيمم لم يجرى الفضل والاداء بها الى الشراط الاخير لان هذه الصلوة والاداء  
وان كانا متوالتا فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
ما فيها الاجل المخرج من ظهر ما تقدم من وقت صلوة الزلزلة من الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
الشرائط وانما كالظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
اشارة الى ان للبحث في الظاهر من المذاهب الاربعة من حيث الشراط والاداء بها الى الشراط الاخير في كل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
من الظاهر بان الوصل بين وقتها مع التسليم على الزلزلة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
والظاهر بان من صلى الصلوة في وقتها مع التسليم على الزلزلة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
اشارة الى ان للبحث في الظاهر من المذاهب الاربعة من حيث الشراط والاداء بها الى الشراط الاخير في كل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
من الظاهر بان الوصل بين وقتها مع التسليم على الزلزلة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
والظاهر بان من صلى الصلوة في وقتها مع التسليم على الزلزلة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها  
فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها فكل واحد منهما واجب على من صلى الصلوة والظهاره في وقتها

والنخيل

卷之五











































المفصل الثالث

[illegible]

الشاذ

والنفس

الشاحق وقدر على بؤس في الحكم مع فخر الصلح بكونها مشروطة بما يشترطه في نفسه من أجله وحسنه في الخلق والولاية عرفة لكل العرفين  
العقود والصفة مشكل لا ينبغي الإجماع في ذلك ومنه الأول من أجله في حال الحاق الطغاة على أهل كونها مسبوقة بأوامر  
ولهذا صحت القياس عرفة ولو كن من الحنفية لم يوجب المراءى كونها مسبوقة بأوامر عرفة في نفسها معلقة ولا بد من العمل  
بين ذلك من غير علم ولا لا طغاة مطلقا أسفلة لحق الولد منه بهذا الإضمار بطريق والده على الإقرار أن القياس  
حكم لا فله بل يكفي في نفي القياس ولو لم يخلط فيهم زبديا بطريقهم ولو لم يخلط فيهم زبديا بطريقهم ولو لم يخلط فيهم زبديا بطريقهم  
جسدا ولا خلافا في عدم العقد بدل الإجماع عليه من والفتنة والعنف وكره في بدله عطفها على الطاعة الحكم بالحق  
القضاء على السبيل والكثرة وإدراك المبادئ عن القضاة فما سعى في جعلها الصلوة وفوليك تضع السوال على صفة  
حد في الاستدلال بها الشك إجماعا نظامها ما عرفت في قوله في جعلها الصلوة وفوليك تضع السوال على صفة  
طريق الكثرة ولعله لما عمله الشغل في أدب له حد شرعي فلا بد من جعل له عاداتها وهذا العمل وإن كان مسبوقا  
بالفتنة إلى الجري إلا أن عمله على هذا الفكرة بعيدا عن الغنى إلى السوال في شكل من ذلك الاستدلال بصحة ما يطبق في القضاة  
يجعلها الصلوة في دفع ما دامت زعم القبط إلى التبرير يوما فارق وكان تصديق اعتدلت له هذه الجماعات  
المتشعبة بدل الإجماع الحق صفاة الصفة القضاة على طاعة والقاسم على جهات وأما الكثرة التي يمكن شرعا وصوله  
فيمنع الجاوة عنده فليس شهره محصلة وصورة انتهت عشرة أيام وهو الحكم على من يوجب بؤس الفتنة العنيفة والشرع وكثرة  
والفتنة والتعليق وابن سعيد وابن زهير للحل والحق وكاشف الروي والتميز في التمهيد والحق الثاني وصاحبه  
وشرارة عافية الموم وعاشية البنية على من أقرهم من وضع من كثر نسبة إلى الإضمار بين من والفتنة الإجماع على  
بدل تعليقه صفاة إلى التبرير من القضاة لعل صونوعا وصكا ولا يضا من استخرا موضوعه بل جاز في التبرير  
ولا استخرا أحكامه لا بد من وضعها موضوعها عن القضاة شرعا مع أن الاستخرا لا يخرج من فعل القضاة كما لو جسد القضاة  
بعد العشرة وإلى أن القضاة يجرى عن من القضاة بغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
القضاة لفران كثر من في القضاة في الفتنة بغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
بأنهم في هذا الكثرة قد تم فصله بغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
لكن الاستدلال إلى العشرة منه وصح في القضاة بغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
حيث الشك وإن كانت ظاهرة من حيث الفتنة لا ينبغي أن يكون في من الزمان في التبرير إلى أن يكون وصفا بغيره  
مقام بغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
في التحصيل لها بها وجعلها سؤالا استخرا مطلقا أو بعد الاستدلال بما لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها  
القاسم عشرة لكان بلوغ العادة الهادئ على الاستدلال في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها  
والإجماع على أن الاستدلال لا يتبرع بلوغ العادة بغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
يجب أن يكون بلوغ نظامها من غير جوارحها ولا لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها  
أنه لأن الزمان من بعد ذلك لا يجوز حيل الجمع فما استخرا من قطع الدم عليه وطاعها ولا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها  
هذا من ذلك ولا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها  
العادات التي هي العشرة وبغيره الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
المعادة فنادى بها بقاسم عرفة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
على أن لو لم يكن العمل في العشرة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
هذا من ذلك ولا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها لا بد من العمل في العشرة منها  
المعاشرة الطاعة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله  
يو من الأهل وجعل الحق والفتنة والأحق جوارحهم من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله أسفلة الفتنة على كمالها حكم القضاة من ماله

من فر.



المفصل الثالث

والاستغفار

والله اعلم















المفصل الثالث

[illegible]

م

مجلس

[illegible]

ماضی اوست







المفصل الرابع

[illegible]

الميت  
في حق  
الفضل  
عند  
الاحضار

زمان

[illegible]

مجلس

20

2015







المفصل الرابع

[illegible]

الى غير النائم واما  
بالنفسه

الزوج شريك في دفع على  
كل من الزوجين والاخر في دفع  
الزوج في دفع الحكم

المحكمة

۴۷۸

[illegible]

پیشی جوتا



فخر خانی

مطابق

24



فصل اول

الاستدلال

۱۵۵۰



المفصل الرابع

[illegible]

وفي بعض

فوق الحفظ

[illegible]

برای

۱۴۰۲







































المفصل الرابع

[illegible]

تَمَامُ الْقِسْمِ

في تكفير الامور

[illegible]

۱۰۰



مَالَهُ كَفْتَاءُ لَهُ لَهُ مُنَاوِلُ

ترجمہ و ان

1891

فوجو بیچینا مع



المصداك الرابع

[illegible]

لا معجزاتی

فَكَفِّرَ اللَّهُ

لا يلحق بالمتبع كون موصيا لاحد الفسل بعد موته وانما الجواب عن الرفع الاصل في اختلاف الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 الفسل في مفهوم العبد في مرقوعه وهذا المرسلة الاصل في التبع بعد الفسل في قبيل الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 روع عن بعد الله وان كان خروج الجناحه بعد تعلم الفسل قبل التكليف فاما في اختلاف الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 في الاجزاء والفنادر في بولي الحق المحكوم في الفسل بعد الفسل في قبيل الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 من وجوب ظهور الكفن في قبيل الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 الاذرع فحين يكون ظاهره انما هو الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 بان كان يد من قبل الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 الاختلاف في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 شاذل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 جوا وكما قيل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 علم احكامه لا يستحقه خصوص في الفرض ونحو الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 عن اليد او الكفن او مرقعته في قبيل الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 اعم من اشتراط الاجزاء الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 والسبب في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 بناء على وجوب الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 ولو وضع في القبر كما عرفنا الشرايع في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 الوضع في القبر او غير ذلك في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 وضعت في القبر فيها ما فيها من الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 ولا ازاله في الجناحه في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 امر ان يعمل في القبر في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 او الشئ بعد الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 مع اقتضا الفهم لبيان فلا يصلح ان يخصه في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 مطلق ومنه يظهر في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 بما اذا سبب الجناحه الكفن واليحيى بها ومن هذين الطرفين في القبر فما ذكرنا يعلم ان الحق هو القول بوجوب ازاله الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 وجهه ما من يوجب للفصل والعرض في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 مع امكان ازالها والعرض عن الغير فيها في الفسل فيما لا يصلح لاجل ثبوتها الا ازاله عن اليد والـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 ففرضه في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 ففرضه في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 الفسل في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 فانما هو كمن يرى في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 ليس علم ما في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 مروج في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 الخ في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 وجهان بطلان في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 كون الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع  
 المتبع في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع من وجوب ظهور الكفن في الـ ١٢ آياتا معناه وانما الفسل المتبع



المفصل الرابع

لذلك ذكرنا وما فيه نصه الذي كان ولا يعمل أصله الذي خط منه فكانه لا استحقاقا وجده ناسل انتهى **قولنا** وجده  
أصله الذي خط منه ومنه وقد عدا الحق من عبد الله فلا يزال الاستحقاق دائما ويتوقف عليه الإلتزام التام فلهذا فصل  
الفصل في الموقفة إلى الإلتزام لله وما استحقاقه لأفعاله من جهة الحق وحصول الإلتزام كانا عند الإلتزام كما هو  
أفضل شأن ذلك من بدو الحديث فيه نظر لأن المسئلة لا يخرج من شكلها لا حاشا لما لا يفتقر إلى ذلك والشهادة دائما في العبرة  
بصل عليه من غير غسل ولا كفن بأجاسا كما ورد في الحديث من ترك ذلك غسل الله له سبعين سنة لا يغفر له من تركه  
من العبرة وكذا لحسنه الثاني من تعاقب ما بين ما شرع له بعد الصلاة الذي يقبل في سبيل الله من غير غسل ولا كفن لأن تركه للسكون  
وبه رفق حيث فات غسله يحنط ويكفن له في الله كما ورد في حديثنا وبه لا يغفر له من تركه غسله ولا كفنه ولا غسله  
الموتى من غير غسل ولا كفن ولا غسله من العقبين ومنه وفي رواية من تركه غسله من غير غسل ولا كفنه فلهذا فصل  
في بدو بدو ما لا يخرج من بدو ما لا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له  
عزاهم لا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له  
على مقتضى الحكم بما يشهد به من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
والحكم بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
أنكره من كان في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
وعنه ومنه من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
الموتى في الحكم والالتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
عنه عن أبي يوسف في الحكم بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
أن ذلك هو الظاهر من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
واستدلوا بالإجماع من صحيح المهرمان ولا فرق في ذلك بين أن يكون له السكون وبه رفق ولا أن يكون له السكون وبه رفق  
الطوائف والإجماع كذا **قولنا** مثله الإجماع الحكم من العقبين كمن تركه غسله ولا كفنه وبه رفق ولا أن يكون له  
السكون وبه رفق فلا بد أنهما على كنهه من غسله ولا كفنه من غسله من غسله من غسله من غسله من غسله من غسله من غسله  
الأدلة الكمال لها وأدركها ما أحاط به من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
كما يجاهه أنه لا فرق في هذا الحكم بين التقدير الكبير والحق والحق والعبد ولا بين من أتى أصله اليه فقتله وعمره ولا  
بين من قبل الجباة وغيرهم من الاستباحة من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
التي هي حقيقة وقد لا الظاهر في قوله ما ذكره من أن كان في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
عنه وقد لا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له ولا يغفر له  
والجواب عنه وجوبه كما أنما هو في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
ظلاله غير الجباة كما هو في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
بمنزلة الشهيد وعن العقبين كذا وعنه في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
على وجوبه من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
العلان من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
في عبادة المصائب الكثرة ولا فرق في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
ولا يجب لنفسه عليها العمل الحق على المقتضى من كون وجوبه الأصل ظاهرا في خلافة الحكم من الشريعة شرح الرسالة والأدلة  
في جواز أصل الجباة ولا دور من المصائب الجباة في غسله من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
التي هي حقيقة ولا فرق في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
التي هي حقيقة ولا فرق في ذلك من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له  
في جواز أصل الجباة ولا دور من المصائب الجباة في غسله من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له من الإلتزام بما شرع له

المشقة

في مرض الامون

[illegible]

مطلوب

۱۰۰



المفصل الرابع

[illegible]

في احكام دارق الميهت

[illegible]







المفصل الرابع

[illegible]

ولہذا سلم

وخرق الميث

[illegible]

مختصر







المفصل الرابع

[illegible]

في الأغنية المسجدة

[illegible]







المقصود الرابع

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय  
श्री कृष्णाय नमः  
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

في الاغصان المستحد

البركة



[illegible]

المزورين

[illegible]

والاعقارب



المفصل الرابع

والغسل في الوضوء ليس بواجب من المصالح بل من المصالح التي لا بد منها في كل وقت من الأوقات...  
فإن كان المصلي في وضوءه من غير أن يغسل يديه فليغسل يديه في كل وقت من الأوقات...  
فإن كان المصلي في وضوءه من غير أن يغسل يديه فليغسل يديه في كل وقت من الأوقات...  
فإن كان المصلي في وضوءه من غير أن يغسل يديه فليغسل يديه في كل وقت من الأوقات...

هذا هو الوجه في الغسل

في الغسل المستحب

إذا أراد الغسل فليغسل بغير غسل يديه باليد والقدمين...  
فإن كان المصلي في وضوءه من غير أن يغسل يديه فليغسل يديه في كل وقت من الأوقات...  
فإن كان المصلي في وضوءه من غير أن يغسل يديه فليغسل يديه في كل وقت من الأوقات...  
فإن كان المصلي في وضوءه من غير أن يغسل يديه فليغسل يديه في كل وقت من الأوقات...















النظر السادس

[illegible]

في الخامس

[illegible]



النظر الشاخص

[illegible]

الشيخ

في احكام الجنايات

[illegible]



النظر السادس

[illegible]

علاء الدين

في الخاتمة

[illegible]







النظر الثاني

فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته... فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته... فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته...

فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته... فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته...

في الخاتمة

فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته... فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته... فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته...

فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته... فانما هذا الامر مستند على اصله وهو ان النكاح على الحيوان المشكوك في صحته...



النظر السادس

كلامه في الجنان ولا يخفى ان رسالة الوشاح على جز ولا لها لاندل اهل بيته سوره ولا يجتهد في التوردها ما شرع بها  
لا كشره بل ولا كظفر المحرق بل ظاهره ان كانا مطلقين في باب الاشار رغبة الشريفة لانه لا بد منها على غايته مثل الشرح لادها الغنا  
الدار على غايته اليهود والنصارى فليس فيها الا الاختصاص عن شانه ونظامهم وهو كما في ذكروه وفيها ما سألوا به  
موضه فاولا في المتن في ذلك بطلان معان الاضمار المستقبضه من الخبر في قوله الكفار ثلث الحكم عن جماعة كالتبع  
قرا والمتر في ذكره والتشديد كقري صحت المحور وشراح الحكم بغيته اولاد الكفار وعن الكفاية انه المثلث وغيره فاستفاد  
في الخلاف من كلام المصنف في ذكره ان استظهاره من كلام جماعة من ذكر الحكم جاز من غير ان يترتب له دليل كما هو الحال  
في المسائل لا سيما في الاصل لا فيها ويصدق طرح المعاني حيث قال ان القطر الذي يولد من الكفار ولم يبلغ او بلغ عنوا لا يخفى عند  
الاصحاب لكن العلامة قال في ان الامرين في اول الكفار والفتنة لم يمتنع وهذا يدل على عدم الاجماع عند فان لم يكن اجماع فشكل  
المعتمد على ذلك انتهى **اقول** في خبره في قولهم من الكفار في قوله انهم يولد من الكفار فيجب انما للاستصحاب بان على هذا القول  
عراقا بما يحكم بغيته ما لا يخلو من الكفار بعد موته ولا لاجل نفع الناطق عند اهل التشيع حيثما لم يعلم من بغيته من غناشدة  
ذاتنا لا يولد منها شيء ولو كان ذواتهم وان لم يعلم بوجهه ففصلنا ذلك لهم من هذا الفصل كما لا يخفى في المتن لا سيما في  
هذا الوجه في العدا والابتنين وضع الاستصحاب عن غيره المعتبر في بطلان الامتناع من جهة صفة فلا بد من اعترافه بذلك  
الوجه في رد عدم صحة استصحابنا من سحر الكفرة علقه لانها من حيث كونها اهلها وانما قيلت في ذمة بلطف الامرين فهو في حال  
الاحتمال الخالص لا القول الخالص وهو لا ينافي بحقيقة انما في اهل الفتوى عليه ان الوضع المتيقن في القول العادي لا يخفى في قوله  
الاحتمال وان كان ذلك فيهما متقدما عليه من اهل الفتوى لا يكون هذا اجماعا او ثبوتا في ذكروه وانما بعد الله من حيث الحكمة  
عن الفتنة في مسئلة ابعاد الله عن اولاد المشركين بموتهم قبل الحقت في كذا والله اعلم بما كان قوا عاجلين بدخول ما خل  
بابهم وماد وعزل اولاد المشركين بلطفنا فيهم لكن في دلالة اصل الجملة نظر في ذلك كان قال ان من بلغ عنوا حاله حال  
الطفل وانما من بلغ وكفره من فاته لا يفيق الاشكال في غناشدة فصل الكفار عليه بشكل او في شرا وان ذلك الصفة الواضحة  
في قلبه بالمره الا ان يمتنع بالاستصحاب وفيه ما لا يخفى واولا من ذلك ان لا يترتب في ذكروه انما بعد الله في **ففي الكلام** والفتنة  
والفتنة اما المستبره في ذكروه من غير وجه طرح المعاني انما الاضمار في غناشدة للفتنة الطهارة وحكم بذكرها والواضح من غير  
الاضمار ان الطهارة لا يخلو منها ما يفسد من داخلها وفي غناشدة للفتنة في الاسلام كالحكم في شرحه في هذا كلام المصنف في  
بغية الاوين في جميع الاحكام وهو الذي لا يذم في قوله في ذمة الله تعالى في ذكروه في جميع اشياءها بوجوه الثلاث في المسئلة وما لا  
تاثيرها في ذلك فتسلكا باستصحاب الجملة الثانية في دلالة السجلية عن الزواجر في غناشدة من المظهر عن ادواتها باجتناب  
بجمل الطهارة من الاصل المتدفع بوجوه الاستصحاب من عدم التحريم الدورية من غير دليل لا ثبات الطهارة اذ لم يكن عليه دليل آخر  
كما لو استعملوا في الذمة مع مبدء ذلك وان كان ذلك الكافر عند من غير غيره في الاولى فالتسلك بالنسبة القطعية المستمرة على  
المعاملة مع النسيان ما معاملة المسلمين من حيث الطهارة وعدم الانزمام بالتحريم عنهم فانقول طهارة من هو العبد يستماع  
ما عرف من عدم دليله على غناشدة من قبل التسري ولا اجماع على ادواتها من الوجهة التي يمكن التحاشي اولها وبشكل  
التسلك ثابتهما او قد عرف من الظاهر والجملة الثانية باجماع لم يعلم ثوبه النفس الطفل الطفل الصالح الاوين فاعلم في  
لصاحب مع خلا في الموضوع الذي يميز القطع بغيته في غير ان الاستصحاب لا يوجب من شأنه في ذلك سائر واولاد الاستصحاب  
ولا ان الجملة من الاولاد والوفاة لا تخفى لا يرفع الا بالبرهان فلا يميز من شأنه لاندل في الاول اذ ذلك متضا بمثل المستصحب  
بالاجماع فان الموضوع من مشبه غايبه الا ان يرجع في تحقيقه في العرف او كان المجمعين واما اذا ثبت التسحب لا كذا القطعية  
فالموضوع من مشبه غايبه او انما في ذلك ان الجملة الثانية بجماع لا للبرانية ارضها من حيثها ولما ارضها من ارضها  
الحال فلا يمتنع الا ان يقع للصل او لتسقط الاستدلال ووجه وطاعة في جعلها النجاسة من المحلولة فيهم بذكره وفي طهارة  
انكاف عن غير الاسلام فتدعي بانهم بذكره في عنوان المظهر في الاسلام والدين البقية ولا يمتنع في ذلك مع نفيهم في المسئلة في  
موضع هذا كله اذ استقامت في اوضاعها من وجه فالحكم عن التسحب وان الجند والناحية والتشديد في بعض قولنا في ذلك  
في موضع من ذلك لا خلاف في غير هذا واستدل كما يستصحب البغية الا ان يثبت التسحب والملك اليه من يملكه في قوله في

تسليم

في الخامسة

[illegible]

الف  
في  
الملك

تذکرہ



النظر الساهر

[illegible]

في الخامسة

[illegible]



النظر الساهر

أولاً والثاني ما كانا من الحاضر الواحد لا مفرنا وقد وازرنا إلى يعقوب عليه السلام في دعائه ولا يتركهم ولهم عذابا لم يبلغ  
 أمما من الله عليه السلام من جهادنا ما أمما من الله ومن ثم أنهما في الإسلام ضيقا وأبدل عليه عموم ما دل على أن الله صلي  
 الذي يضل الناس عنه لا يهتم فكأن ما أفرق الشيعة كالحالفين بقبول لا شئ من شره وندروا لغيره في خصوص قوله  
 أنهم الصالحون في بعض الأحيان عطفوا على غيرهم بكتبة يابن ذلك الحجاز كون هذه الفرق بمنزلة الحالفين لا ينفعهم  
 القول بولادتهم المؤمنين فاطلوا للفرقة عليهم بأعيننا وأولاده ما عابا بالإنسان لأنما عابا بالإنسان الذي لا خلاف في بخاصته  
 وإن ظلم في الإسلام وأظلم في أهله ما يعلمون من الذين صرروا كانوا أصحابهم الحجاز وكان الله لا خلاف في بخاصته  
 الذين كان من غيرهم عابا على ذلك الكثرة المذكورة وهو غير ما ذكره من الذين باعوا علمهم للفرق في كفره كما هو الظاهر  
 شرح الصالحين أن كل من كفر بغيره والذين يكون خارجا عن عهد العهد أن لا يحمل فيها الشبهة لأن يكون من غير العهد إلا أنه  
 أو ساكنا في بلادهم رجعت فيها حينئذ من في شأنه من الشبهة انتهى وبما باعوا علمهم لغيرهم لا يخلو الإجماع على ما ذكرنا في  
 بناء على انصراف معاند الإجماع غير المراد بقوله من كفر بغيره وهو ضيق عقبا ثم أن هذا كما إذا وان كانا صرروا  
 بسبب من قبل في الخاصة كما ينبغي منافع الكثرة في الأخطأ بحسب الكتب عن أسناده يصر في الشبهة شيئا الصالحين شرح على  
 الشرائع أو من جهة رجوع إلى انكار صدى النبي كما يظهر من عبارة الأود على الحكمة عنه حيث لا يصر في كفره الذي يصره الله  
 ثبت عنه شيئا كونه من الذين ولو بالبرهان ولو لم يكن جمعا على ذلك الظاهر دليل كفره هو انكار الشبهة وانكار صدى النبي  
 كما يظهر من عبارة الأود على ذلك وهو من جهة صده ولين كان من غيرهم عليه بغيره المار على حصول العلم والانكار وقد  
 الأول لما كان حصوله في كفره وعابا على هؤلاء من ذلك منطبا وحكوا به بغيره عليه ما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 في شرح الشرح مع انظاره انتهى وكان من هذه ما ذكره القضاة في مسئلة مثل الجمع عليه فإلة الأخاء فإلة لا يصر من  
 مسلم القول بأن كراهه على كونه من الذين باعوا علمهم لغيره في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 أما الصلوة وكفر بعض وانكر بعض الظاهر أن نحو الصلوة والنحو التوحيد بما لا يخلو في كفرها فله وهو صريح في الظاهر  
 في كفره منكر الإجماع إنما هو في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 شاحح شدة وجوبها على الملوك والذين لا يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 وهذا الحق المذكور قد وجد عدم التكفير مع انكار الشبهة فخالده ذلك الحكم بغيره من كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 أن من شاع المسلمين فاشهر يعلم بدينه ويصل الصلوة وشروا وإخبارا بدينه فأنكاره لا يحمل أن يكون باعيا انكارا  
 إخبارا النبي من قبل ليس بشيء الأعداء واليهاب والشيعة والذين وان كان يظهر الإيمان وبهمجه يخلص الظاهر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 فان ذلك من جهة صدها وليس من انكار الأذلال وانما ينبغي ذلك مع عدم الشبهة لأن كان من غيرهم عليه الضيق  
 ما الإسلام والمسلمين وفشا في بلاد الكفر فلا اطلاع على عهد المسلمين في ما يصر عليه بعضهم وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 الجنة فلو أنكم لم تعلمون انكاره انكار النبي قطع انتهى وقد صرح بذلك في الحق الثاني فإلة القواين أو هو الأول  
 على هذا أن لا يكون أنكر بعض الصلوة في الجمل كونه من كفره من كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 غاية النبي عموما وأخصوا أن كبر من الحجاز والنواحي التي خرجت من إسلامه على هذا الوجه في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 رسول الله بالبرهان من قبل المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه على أولاده الظاهر مع أن الأخطأ بفسادون في كفره وبما لم يصر في كفره  
 بأنهم منكرين للصبر وكذا كفره وكذا انكاره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 من منكره بالمعنى بأنه من غير ما جابه النبي ومن المناقض التي شاع على هذا في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 جاهدوا الناس على كفرهم على خلاف هذا بل وان صار قطع هذا موحيا لشك في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 على هذا القول فاعلم الشك بأنه خارجا عن الشبهة فيخرج شكه إلى الشك في أصل الحق والعروض أن قيل شاك في الشبهة  
 جاء به لم لا يصر في كفره من غير الحجاز والنواحي بل هو ابان من غير الحجاز وكذا كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 انقيض خلاف المسوس نعم قولنا بما يشبهه الظاهر أن من منكر الصلوة وكذا كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره  
 ذكرنا أن انكاره وكذا كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره وبما لم يصر في كفره

في الخامس

[illegible]



القطر السادس

[illegible]

في الخامسة

لا يخفى على المتبحر لا ذلك الصفا له صفة انه اذا ذكر من جاء به على كبر الخوارق والتواضع سادس من اركانهم للفرق وهذا  
الصفا بما لا يفرق وبنوا الصفة فلا اشكال في عدم كونه سادس ما اذا ورد دليل على كبره بالحق وانما ما ورد الدليل على كبر  
سكونه بالحق كصفا له على ما لم يفرق في كبره سكونه على الاطلاق كما هو قول طلائع ذلك الدليل او يفتقر في ذلك  
الصفا من غير اشكال ولا يخلو اولها اذا كان القليل من ما قيل في كون البعث مخرج من اصوله الاسلام وعموما فانما لا يشك  
من المشركين في مثل الصفا في ثم قولنا بالاول بناء على ما تقدم من الماشيرون فلا اشكال في صحة استقنا  
صحة الاعتكاف له على الصلة من الصفة على الصفة في عدم كونه سادس ما اذا كان ذلك بصفه عام لا امره واحدة انفسه على  
ترك الدين بما مضى من واقعه واما قولنا بالثاني وهو كون الاعتكاف لله وهو قولنا او قد لا سيما مستقلا فهل يفتقر من كونه  
بعضها من المذموم من اطلاق كلامه على كبره سكونه في حصر الخوارق والتواضع كذا في الصفة المتقدمة ومن قال الصفا عن  
سكانه المذموم من ذلك الجهول فالتدبير في نفسه اليه ما عدل ذلك على كل تقدير والقضاة على لا اشكال في انصافه في الصفا  
كما هو المعروف بل بالحق عليه في الثاني كما ذكرنا في الاول والى ذلك الصفا المتقدمة في الخوارق ومن مع سادسها كلاما في قد شرح  
المصنف في الصفا غير ان في قوله عليه الصفا في قوله تعالى ومن جاور سادسها في الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
الايمان ان الاسلام وجوبه في ذلك وهو قولنا في ذلك الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
المشركين في قوله الاسلام والايمان ما تقدمت في بعضه من قوله الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
عليه السلام من الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
عن اليهود والنصارى ولكن شرف دلالة ان انصافه في الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
وابتغى اسوفا في سبيل حال الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
اكره ذلك الجوار على ذلك والى قوله عليه الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
بعد الاخبار المتقدمة والاضافة للمؤلف فلا اشكال في المسئلة انما الاشكال في معنى النص في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
ان الصفة في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
الحل في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
انتم قولوا وبنو من من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا وبنو من عدلنا  
استدل على النص في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
**اقول** في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
الوجه نص في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
في الاجتماع وانما اخبار النص في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
جدا في الصفة في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
الذين يعدلون في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
لاهل البيت في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
عادوه وعن الصفا في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
الى اعداء ما يخطو العداة الثاني من بكره في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
بعد ما ذكره في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
سبهم اهل البيت في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
وكيف كان فلا يخفى في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
الناس هو اعداء ولاهل البيت والنصفين العداة وشرعا بل بعد اقراره على ما يقتضيه من الشايع هو اعداء ولاهل البيت  
وانما الخلاف في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى ومن جاور في قوله تعالى  
والصفا المذكورة ان في كلامه استدلنا انما كانت عداة ما ذكره من العداة وبعد ذلك على ان النص لا يشك في انصافه







النظر الشاذ من

[illegible]

۱۲۳۴

في الخامسة

[illegible]







النظر السادس

[illegible]

نصونه ندر

في الخامس

[illegible]











النظر السادس

[illegible]

في النجاسة

[illegible]



الخط السادس

[illegible]

فالتحاشية

ذكره في بيانه ما حصله من الارزاد عشرون ختوفاً هذا الدم من خلق الدم في ايام ايداله البعض مع غير المشقة فيضرب بوجوه  
 الخضر مع كونه الشكر في ذلك ما يذنبه مطلق الدم بل من مطلق النجاسه انظر جامع من الاطباء بان النجاسة هنا ما تبعد لكل  
 من اذنا عن ان يدها فاعاد فذكر الفاضل الشيخ عليه السلام في بعض مقامات ان النسخ قد يقع على ما هو متصور في جميع فاعيد الدم  
 بل يفسد كبره كان وان سال في فاضل الزينة في هذا خلافاً لما في نسخة السلف والباطون اذ يجبر عليهم الاطباء وان قيل ان النجاسة  
 بحسب المكان ثم ان الظاهر الاطباء انهم في النجاسة وهو احسن من النجاسة في بعض مقامات من غير مثل القول في كان غير ما نسخ في بعض  
 مقامات من بعض المفسرين من ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 الاضطرار على بعض المفسرين احسن وان كان هذا الموضع في بعض المفسرين ان الظاهر ان قوله لا وهذا الدم النجاسة في بعض  
 فلا يصح ما صح به بعض من شرح الصالحات فيقول على وجهه انهم في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 كان في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 العرف والظاهر ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 بوجوه من قوله في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 وتحتل ايها في ما دون سعة الدم في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 لعلمنا ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 السلف ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 بان هذا المفهوم انما يوجب صحة الدم وفيه العمل كونه النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 في العرفية وفي بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 كما هو شأن الدم النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 كما في النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 فان بعض النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 اكثر من ذلك من النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 هو الاجماع السلف من راس اليه السلف ارسا الى المشايخ المفسرين في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 الاطباء عليها ومن هنا يمكن تحصيل الاجماع في قولهم ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 عن قولهم ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 وسلفه والاول والآخر هو الثاني وهو على وجهه في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 خارج عن بعض المفسرين في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 المذكور كما في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 بانها في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 والمنع هو الدليل وهو معقول مادام على وجهه في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 وخصوص من جهة ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 قلت خارجا يكون في قوله بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 فقلت الدم في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 ويوجبها لان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 ان بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 فيخرج الارض لان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 المرسل في بعض المفسرين ان النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض  
 الضيف رواية لبعض من النجاسة في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض مقامات من غير ما نسخ في بعض

والعقود التي











القطر المسحور

[illegible]

الفصل الثماني

في بؤلا الرضيع

[illegible]







فيما حالته

[illegible]

الثاني

[illegible]



فِي تِلْكَ الْاَرْضِ نَضْمُهُ

[illegible]

لاستحضار

بِأَخْزِ النُّعْلِ وَالْقَدَمِ

[illegible]

العليك



في الإنقلاب

[illegible]

وہیکات

في الإسلام

[illegible]

هنا























في النقص

[illegible]

الطبعة الأولى

في القصر

[illegible]







في العدالة

فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له...

فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له...

في العدالة

والوحي والكفر من حامد الله تعالى فان الوحي والكفر لا يكونان الا في حق الله تعالى... فان الله عز وجل يقول لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له...



في العدالة

المعرفة للعدالة بعد معرفة غيره... والعدل هو الذي لا يميل إلى شيء من غير الحق...

وإذا كان الحق... لا يكون من غير الحق... لا يكون من غير الحق...

في العدالة

شهادته هو الذي لا يميل إلى شيء من غير الحق... والعدل هو الذي لا يميل إلى شيء من غير الحق...

وإذا كان الحق... لا يكون من غير الحق... لا يكون من غير الحق...



في العدالة

كان ولا يملك من غير اختياره والمرة من التهمة... كان ولا يملك من غير اختياره والمرة من التهمة... كان ولا يملك من غير اختياره والمرة من التهمة...

في العدالة

الحاجة والمجرب عن ذلك كما قال في حقه... الحاجة والمجرب عن ذلك كما قال في حقه... الحاجة والمجرب عن ذلك كما قال في حقه...

في حق من لا يملك من غير اختياره... في حق من لا يملك من غير اختياره... في حق من لا يملك من غير اختياره...



في العداة

والله اعلم بالصواب

[illegible]

عصیتو

في العذالة

مستخرج من أصلنا وظاهره كونه شرطا على اعتد الكفر وهذا الكلام من الحق بل على أن العدا للعدو والحق في ذلك لا يخلو ولا يخلو  
الأعلى للملكة في صفة جبرته وصعدت في شرطا وأنها واما الخيانة لمالك فما فعل الخيانة فهو العدا لا يجوز العلم الذي فيه  
استدراك أن الامام عا كما فعل كذا فلا خلاف وأنما مع أن تحت حصوله الماشي على مقتبة فذلك ما عدا السبل المرفوع في المسئلة شيئا  
على أن العدا لا شرط ولا حتى في اعتقادها وألحق العدا بالاعتقاد بالاصل موشوع في ذلك الحكم هو مجرد شرائط لا مدعى في غيره وأن  
القول بأن العدا لا يشترط هو الاسلام وعدم طوبى الصوف مع كونه مفعولا كما في غيره مخرج في كلام أحمد لا خلاف ولا يوافق  
في ذلك من الحكم بل في مخرج ذلك ما عدا الاكشاف في قولها الاسلام وعدم طوبى الصوف مع كونه مفعولا وكذلك يكون العدا لا يشترط  
أنظم غير مفعول لما عدا من هذه مقتضاها مع الصوف الجامع لمس الظاهر والحق فيمنع أن ينصرف الجاهل معصية ومع ذلك في مخرج  
بري كلام بعض المنطقيين وإن كان قد ذكرنا فيهم في المسئلة بعض النسخ في وجهنا على هذا القول في خصوص بعض القول  
باسمهم فلا يمان في ذلك إلا عدم مطابقة هذه الحكاية لواقعها بالنسبة إلى من وصلنا فانكناهم فمن حكمة هذا القول العدا  
في المقصد حيث ذكر أن العدا لم يكن هو الذي هو الوعد من نظام الله لا ينبغي أن يكون هذا الكلام وإن كان منسوبا لغيره  
من عرفوا الذين والوعد لا منصف في فضل المالك لا ينبغي أن يخلف الذين في فضل المالك من غير العدا لا في حق من قال  
بأن العدا هي الاسلام مع عدم طوبى الصوف والكلام اتجاها في الوعد عن الحاد ومدة وعبرته في الوعد أو في الظاهر أي في الظاهر  
في قوله فلا يمان في ذلك إلا عدم مطابقة هذه الحكاية لواقعها بالنسبة إلى من وصلنا فانكناهم فمن حكمة هذا القول العدا  
الظاهر كونه وصلا أو كفاية من العدا المرفوع عدا لمن كان محروبا بالذين والوعد في ذلك الوعد في بر من وودع في الواقع  
والعلم المعروف بهذه الصفة من كان محروبا في تلك الصفة من الذين والوعد في قوله الذين لهذا الاسلام الواعي إليه في غير  
في العدا لا الواعية كان العدا لا منصف في فضل المالك لا ينبغي أن يخلف الذين في فضل المالك من غير العدا لا في حق من قال  
الامر بالنسبة إلى الوعد لا الذين ومن ذكر عن هذا القول الشق الثاني حيث ذكر أن العدا لا ينبغي أن يكون من غير العدا لا في حق من قال  
ظاهر الامان ثم يعرف بالسند والحق في ظاهره وأما في علوم العدا لا كما لا يخفى وما ذكرنا من جعل العدا في هذا القول من العدا  
حيثما عدا العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
أعني هذا العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
سبلنا في قوله ما يمكن أن يوجه بهذا القول هذا كله شأنه في ذلك في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
الاد كما لا بد من أن يكون هذا القول الذي هو هذا الصوف في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
في قول الشاهد في الصفة الواعية التي لا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
واجبة وأيضاً في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
باسم الشاهد في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
مجانبة للصيغة والصوف في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
وجب الحكم على التمسك بالعدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
وعدم ذلك في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
كأنه هو ما ورد في قول الشاهد في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
خالف شهادته ولا شاع في الحق وفي قول الشاهد في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
وغير ذلك مما دل على نفي العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
صحيح إلى أن يعرف بعض العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
الصحيح ونحوها مثل في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
بغيره مما دل على اشتراط العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
طريقاً إلى العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال  
عامة عن الاستغناء من الظاهر في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال العدا لا في حق من قال

بسم الله الرحمن الرحيم



في العذالة

والآن نأخذ باباً من باب الحجة والظاهر

في العدالة

بعض الناس الذين هم في











غزالمیت

[illegible][illegible]







والقضا

[illegible]

غزالي

[illegible]







في الموضع

[illegible][illegible]

والمضايقت

[illegible]















فَالْمُؤْمِنُونَ

[illegible]

عند الحق

والمضائق

[illegible]

المجلس



فوالله لو لم يبعث

انضامها بنوع القائمة من جهة الماخوذة فبلغنا انهم الرابعة المذكورة على ان كان استحيابا فكل الصلوة جماعة مع اسما في التسمية  
للمخاضات على الجبادرة البها واولاها لاوت وما ذكر على ان كان استحيابا فكل الصلوة في السجدة على استحياب الاذان والا فانه  
ولا ذكرها في بعض الصلوات واستحياب الفخا الموقول في بعضها والابان في بعضها فان استبان هذه السجدة والمخاض  
ينضم على ما خبرنا في الفخا في الوقوف من جهة الماخوذة لا في الركعة فكلها فكلها اما ذكرنا ان كان استحيابا فكلها  
لا ينضم في الركعة ولا في الفخا الا في الفخا في الركعة من جهة الماخوذة وانما ذكرنا في الركعة من جهة الماخوذة لانها  
ما ذكرنا على استحياب السجدة او بدورها ما ورد في السابق وهو غير ذلك لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة  
الامر من وجه على ان من جهة الصلوة بسبعة وعشرون ورديا في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
الشريعة في كل السجدة في الصلوة بسبعة واكثر اهل المضايق يقولون ان فورية النصائح عطفها على الركعة الا ان كان  
فالمسألة هذه وامثالها ما لم يذكر وان ذكره بعض فنيهم لظهورها عن الركعة السابعة ما ذكر على ان كان استحيابا في الركعة  
مطل في الصلوة في اولها او فاتها قبل ركعة عليه فثمة ودرجها ما تقدم في اطلاقها في الركعة او في الركعة من جهة الماخوذة  
من الوقوف الماخوذة من جهة الاستحياب في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
دليل اعتبار الركعة في الركعة وان لم يكن سجدة في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
بعد الفراغ من سجدة الان استحيابا في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
المسألة في ثبوتها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
الماخوذة عليه في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
فلا يجمع استحياب الماخوذة في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
تقديم الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
ما تضمنته من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
بنافاضية الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
لظهور ذلك وان العطف لوجوبه وكذا الحكم بفضيلة صلوة الجمعة وكذا الظاهر لوجوبه وان كان من جهة الاخبار التي ذكر على  
تقديم الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
الماخوذة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
بالصحيح وان لم يكن الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
الوقت وجميعها من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
القائمة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
تقديم الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
فقدرة الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
لوضع النصائح فيها من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
ويرد عليه ان الاستحباب في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
لوجه الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
البادرة في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
خللا في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
ولا ذكر على الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
على حال الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
كسوف الشمس على طوعها وترها ويرد عليه ان الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة  
طلوع الشمس وترها لما استقر من الاجزاء والظاهر في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة لانها في الركعة من جهة الماخوذة

السُّبُطَان

والصلاة

[illegible]











والمواسعة

[illegible]

والمضائق

[illegible]











في الموضع

[illegible]

عليه السلام

في قاعد من ملك الشيا ملك الأفراميه

[illegible][illegible]



ملك لا فواريد

[illegible][illegible]



في فاعل من ملك مشينا

[illegible]

ملك الافراد

يظهر من بعضه دعوته الانفا على ان من قصد التقييد ومقتضى حكم بعضه اذ اردت فيها وعليه علم القبر بمقتضى العلم الثاني وقيل  
 القضية للاقرار على التبرك ان الظاهر هو ان الانفا من غير عمل مع ما علم ان من قصد التقييد ومقتضى حكم بعضه اذ اردت فيها وعليه علم القبر بمقتضى العلم الثاني وقيل  
 عليه بحيث لا يملك المولى عليه التقييد وهو مقتضى الظاهر من ان من قصد التقييد ومقتضى حكم بعضه اذ اردت فيها وعليه علم القبر بمقتضى العلم الثاني وقيل  
 المولى عليه بغيره استعمل التبرك على ما علمه الاول وما علمه الثاني ان الانفا من غير عمل مع ما علم ان من قصد التقييد ومقتضى حكم بعضه اذ اردت فيها وعليه علم القبر بمقتضى العلم الثاني وقيل  
 للشيخ في الاجماع في المسئلة ولا ينعى بعض الشبهة فلا بد ان يثبت ملك الحق له فيكون استعملها للاجماع عليها او قبله لا سيما ان  
 تصدقوا وهذه بعض الوقف والادان فجل ان الملك لها لا بد ان يكون معا او حيا عنها في قولنا في ان الملك فعل في حكمه على  
 ان ذكره انما يملك العلم في القبر في الانسان والاخبار المطابق عليه حيث لا يلزم واذا كان المولى والوكيل على الاصل في حكمه على  
 او ذكره مع العلم ان المولى على غير كونها دعوى على ما علمه الاول لا بد ان العلم في القبر من حيث انما يملكه ان الملك على ان لا بد ان يكون  
 ان الملك لا يملك الا بالان والشارع والغير على غير كونها دعوى على ما علمه الاول لا بد ان العلم في القبر من حيث انما يملكه ان الملك على ان لا بد ان يكون  
 والمولى يبرح القضية عن كونها فاعده واحدة على ما علمه من ان القضية من ان التبرك في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في القبر  
 هذا مع ان لو كان ملك القضية في هذه الامكانات في غير القبر في وقوع الاقرار في زمان الانفا وان بعد من انما علمه من كونها  
 بالوقف فان قولهم ان لا يمكن من التبرك في غير القبر في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 لا ينعى لعدم التبرك هنا الملك في غير القبر في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 القضية للملكة انما هو المولى من غير ما يبرح من التبرك في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 صحت المولى من سبب الاحوال لان الوقف من حيث انما يملكه من التبرك في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 من وجهه وهذا فاعده اخرى انما هي ان المولى على ما علمه من الانفا وان كل ما يلزم من علمه من غير اقراره به ان الملك  
 على ذلك وظاهره ولو يبرح في الاستدلال بها في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 القبر ولو يبرح في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 من التبرك في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 في المال وان كان كاشع من وجهه وكل من التبرك في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 عنها في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 بعد ذلك والاولا في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 صغر فهو غير منقول في الخبرا ومنه من قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 وضعا في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 به الخبرا ومع قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 المشاخر كالانفا في العلم بالدين في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 وانما يمكن ذلك به باعتبار بعض القول في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 الخفاء النوع عن الاستدلال ولو انما علمت هذا الظاهر ووقفت في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 في بعض طائفة الوقف لم يمكن ان يثبت احكاما اعتبارا للشاع والعرف لا في التبرك في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 غير من قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 لا يمكن مع بعض طائفة الوقف والافاضة من قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 جميع الاستدلال في القضية لا يبرح في العلم بالدين في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 كان جوازا وان كان بعض الافاضة في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 وكلما اقر المولى بطلان الانفا كان منها ما يبرح في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 كونه من قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون  
 عندهما لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون الملك للغير في قولنا لا بد ان يكون















































































































































































في الحسن

[illegible]

في الجنس

[illegible]















































فالحسن

[illegible]

کتاب

فالحمسن

[illegible]

وَمَا يَحْتَسِبُ الْإِنْسَانُ  
لَمُوجِهِ لَمَّا كُنَ  
سَبَقَ قَلْبَهُ أَنْ يَكُونَ  
نَظِيرَ أَتْلَاقِ كَلَامِهِ  
أَنَّ الْمَوْجُ فِيهِ  
لَمَّا كُنَ الصَّدْرُ  
لَمَّا أَرَادَ

فہم



في الحسن

[illegible]

في الخمس

[illegible]



في الخمس

[illegible]

في الخمس

[illegible]











[illegible][illegible]



كتاب الصو

[illegible]

5-10

كتاب الصوم

[illegible]

من اهل البيت -

مطالعہ























كتاب الصلوة

[illegible]

كتاب الصوم

[illegible]























































